الأنباء
السبت 3 ديسمبر 2011

تحقيق إخباري

ترى أي التيارات الإسلامية ستسود في ليبيا؟

طرابلس ـ رويترز: حين يحل الظلام على الشارع الذي يوجد فيه مسجد عبدالله الشعاب بالعاصمة الليبية طرابلس تبدأ عادة المناقشات الدينية لكنها في الآونة الأخيرة جرت في حضور السلاح.

وزارت مجموعات من السلفيين المسجد تحت جنح الظلام ثلاث مرات هذا الشهر وكانوا يحملون بنادق كلاشينكوف ومدفعا مضادا للدبابات عيار 106 مليمترات وشاحنة محملة بصواريخ جراد وفقا لما ذكره رجل دين في المسجد، يريدون هدم ضريح سليمان القيتوري الموجود داخل المسجد وهو من شيوخ القرن الثاني عشر لكنهم يعتبرون هذه الأضرحة وثنية. ويتصدى لهم رواد المسجد الاكثر اعتدالا الذين تدعمهم وحدة ميليشيا مزودة بأسلحة آلية علاوة على شاحنتين صغيرتين مزودتين بمدافع مضادة للطائرات.

وقال عمر حجاج (30 عاما) وهو رجل أعمال يعمل مساعدا ايضا لإمام المسجد «حتى الآن نحاول التفاوض معهم لكن اذا لم ننجح سنستخدم القوة». وأضاف «إنهم حفنة من المتطرفين الذين لا يريدون أن تستقر البلاد. نحذر الجميع من خطر هؤلاء».

وبعد أن تحرر الليبيون من حكم الزعيم الراحل معمر القذافي الذي استمر 42 عاما يفكرون الآن في الاتجاه الديني الذي يريدونه وحجم الدور الذي سيلعبه في حياتهم اليومية.

وتحولت العملية الى منافسة بين المسلمين المعتدلين من ناحية والتيار الإسلامي المتشدد من ناحية أخرى والذي يتبنى تفسيرا اكثر تشددا للدين ويؤمن بأنه لابد أن تكون مرجعية قواعد المجتمع وسياسات الحكومة دينية. ولا يمكن الاستهانة بحجم الخطر.

ويملك الطرفان كميات كبيرة من الأسلحة وقد تحدد النتيجة من الذي سيتمتع بالنفوذ السياسي في ليبيا الجديدة في نهاية المطاف. وحتى الآن فإن الإسلاميين هم الذين يملؤون الفراغ الذي تركه سقوط القذافي. والإسلاميون اكثر تنظيما ويقدمون ايديولوجية تلقى جاذبية لدى الشبان والمحبطين. ويقول الكاتب الليبي صلاح انقاب الذي كتب كثيرا عن الاسلام والذي يشعر بالقلق من صعود الإسلاميين إن هذا هو قانون الفيزياء حين ينخفض الضغط في منطقة ما فإنها تمتلئ من منطقة عالية الضغط وهذا هو ما يحدث في ليبيا. وأصبح ظهور فكر الإسلاميين من ملامح انتفاضات «الربيع العربي» في شتى أنحاء المنطقة. في ليبيا ايضا وضع الإسلاميون بصمتهم على المشهد السياسي الذي يتشكل الآن.

ويقود عبدالحكيم بلحاج ـ الإسلامي المتشدد السابق الذي قضى فترة مع حركة طالبان في افغانستان لكنه يقول الآن إنه نبذ العنف ـ واحدة من أقوى الميليشيات على مستوى البلاد.

ودور الإسلاميين السياسي في تغير مستمر بالحكومة الانتقالية التي أعلن تشكيلها الأسبوع الماضي لم يعين فيها الا وزير واحد للشؤون الدينية وهو إسلامي معروف.

وربما لن يتضح الحجم الكامل لنفوذهم الا حين تجري الانتخابات منتصف العام القادم تقريبا. ولكن لا شك أن التيار الإسلامي المتشدد يكتسب قوة في الشوارع والمساجد. ويشاهد السلفيون الآن في الشوارع ويتميزون بإطلاق اللحى الطويلة وارتداء الجلباب.

وفي عهد القذافي الذي شن حملة استمرت 15 عاما على الإسلاميين الذين اعتقد انهم يحاولون الإطاحة به كان هذا المظهر يلفت انتباه ضباط أجهزة المخابرات الداخلية.

وسجن الكثير من السلفيين في عهد القذافي ومن لم يسجن قضى سنوات وهو يتفادى إظهار معتقداته علنا.

وخلال صلاة الجمعة الأسبوع الماضي بمسجد النفاتي الذي يرتاده مسلمون معتدلون ألقى الخطبة إمام جديد تحدث عن مفاسد الاختلاط بين الرجال والنساء وانتقد الأغاني. ويركز السلفيون على الحديث عن هذه الأفكار لكنها لاتزال غير مألوفة بين الليبيين.

وتبنى اجتماع لكبار علماء الدين في فندق بطرابلس هذا الأسبوع توصية بمنع تعيين من يشرب الخمر في مناصب حكومية رفيعة. ويحظر بيع الكحوليات في ليبيا منذ عقود لكنها متاحة في السوق السوداء.

وقال أحد رجال الدين إن من يشرب الخمر ويريد الانضمام للحكومة فإنه يستطيع أن يتوب وحينذاك لا تكون هناك مشكلة. ويقول كثير من الليبيين إن حرية العبادة بالطريقة التي يختارونها هي أحد مكاسب الانتفاضة. وقال مؤذن في مسجد بالمدينة القديمة بطرابلس «في عهد القذافي كان من يأتون لأداء صلاة الفجر يعتقلون». وأضاف الرجل الذي طلب عدم نشر اسمه «كانت الشرطة تعتقد أنهم متدينون أكثر من اللازم وكان الناس يخشون المجيء وكانوا يعذبون. كل المتدينين كانوا يخافون الحضور الى المسجد». واستطرد قائلا «الآن يتوافد المزيد من الناس. هناك حرية كاملة. «كثيرون يرتدون مثل من هم في قندهار» مشيرا الى مدينة أفغانية تتمتع فيها حركة طالبان بنفوذ كبير، لكن البعض متفائل. وقالت هدى وهي طالبة هندسة 21 عاما «لست خائفة من الإسلاميين في ليبيا. هذه دولة وسطية وحتى لو كان هناك عنصر صغير من المتشددين فإنهم لن يستطيعوا أن يفرضوا أسلوبهم».

السعودية تفند تقرير منظمة العفو وتعتبره غير محايد

الرياض ـ أ.ش.أ: أكدت السعودية أن تقرير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في المملكة بني على معلومات غير دقيقة، وأن السعودية ملتزمة باحترام حقوق الإنسان، طبقا للشريعة الإسلامية، غير أنها مستهدفة من قبل الإرهابيين وأعوانهم.

وقال الأمير محمد بن نواف سفير السعودية في بريطانيا، في بيان صحافي نشر في الرياض امس الأول ردا على تقرير منظمة العفو الدولية الأخير إن الحقيقة تكمن في أن السعودية مستهدفة باستمرار من جانب الإرهابيين الذين يبحثون عن التمويل ويحاولون تجنيد الشباب السعودي للقيام بأعمال إرهابية داخل المملكة وخارجها، وإن مسؤوليتنا تستوجب القيام بكل ما نقدر عليه لمحاربة هذا الشر.

وفي السياق نفسه أوضحت السفارة السعودية في بريطانيا، أن تقرير منظمة العفو الدولية بني على معلومات غير دقيقة، مشيرة إلى أن قانون مكافحة الإرهاب لايزال قيد التداول منذ بضع سنوات ولايزال «مسودة قانون» يجري النقاش حولها من قبل السلطات التشريعية، وخضعت لعدد من التغييرات ولن يتم اعتمادها حتى يجري التأكد من مطابقتها مع الشريعة الإسلامية.

وفي شأن المعتقلين في المنطقة الشرقية من السعودية، أوضح البيان أن من تم اعتقالهم هم ممن شاركوا في أعمال الشغب وكانوا يهددون سلامة وحياة المواطنين الآخرين ورجال الأمن وأن معظمهم تم إطلاق سراحهم دون توجيه تهم لهم بعد أن تم التحقيق معهم من قبل المحققين الأمنيين.

وفيما يتعلق بتحذير وزارة الداخلية في المملكة، قالت السفارة إنه كان موجها للذين يهددون أمن وسلامة المواطنين ورجال الأمن من خلال السلوك العنيف أو استخدام الأسلحة.

وأشار البيان إلى أن «خلية الستة عشر» المحكوم عليهم في 22 من شهر نوفمبر الماضي، تمت إدانتهم لدورهم في قضايا تتعلق بالإرهاب وكانت محاكمتهم علنية وبحضور أقربائهم وبحضور ممثلين عن هيئة حقوق الإنسان في السعودية وبحضور الإعلام المحلي.

وأضاف البيان أن محاكمة خلية الـ 16 استمرت لمدة 16 شهرا وأن جميع الستة عشر متهما كان لديهم الحق في الحصول على محامين للدفاع عنهم حيث كان عشرة منهم غير محتجزين ولم يكن أحد من المدعى عليه معصوب العين أو مكبل اليدين خلال المحاكمة « مثلما زعم التقرير» لأن هذا الإجراء غير مسموح به في المحاكم السعودية.

وأوضحت السفارة أن هيئة التحقيق والادعاء العام السعودية أصدرت بيانا في بداية هذا العام لتوضيح الحقائق عن عدد المدانين أو المتهمين بجرائم تتعلق بالإرهاب داخل السعودية وأن جميع المعتقلين بتهم تتعلق بالإرهاب، إما يقضون مدة محكوميتهم أو ينتظرون العرض على المحكمة.

القوات الأميركية تسلم قاعدة «ڤيكتوري» إلى العراق

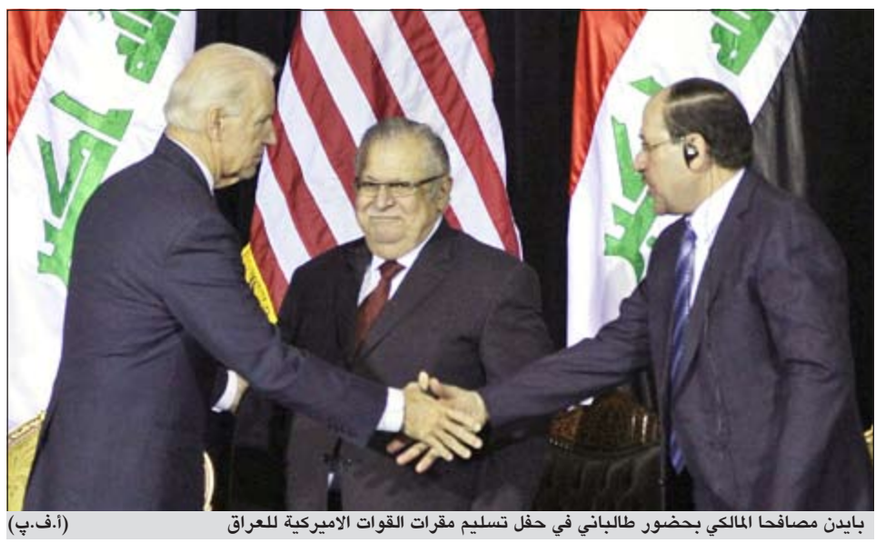
بايدن مصافحا المالكي بحضور طالباني في حفل تسليم مقرات القوات الاميركية للعراق (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: سلمت القوات الاميركية الحكومة العراقية أمس قاعدة معسكر ڤيكتوري الاساسية قرب بغداد، بحسب ما أفاد متحدث باسم الجيش الاميركي وكالة فرانس برس. وقال الكولونيل باري جونسون «جرى وبشكل رسمي تسليم قاعدة معسكر ڤيكتوري الى الحكومة العراقية»، مضيفا أن «هذه القاعدة لم تعد تحت السيطرة الاميركية وباتت في عهدة الحكومة العراقية بشكل كامل». وتابع انه «لم يكن هناك أي احتفال، بل مجرد توقيع على أوراق التسليم».

وكانت القاعدة تعتبر المقر الرئيسي للقوات الاميركية في قيادة العمليات خلال الحرب في العراق، كما أنها كانت تضم في معظم الفترات أكبر عدد من الجنود الاميركيين والمقاولين.

وقالت متحدثة أخرى باسم القوات الاميركية المقدم انجيلا فونارو ان «الجنود الأميركيين بدأوا مغادرة القاعدة مساء الخميس، فيما نقلت القاعدة الجوية المحاذية لڤيكتوري الى سلطة وزارة الخارجية، حيث لايزال هناك عدد محدود من جنودنا». وكان الرئيس الاميركي باراك أوباما أعلن في 21 أكتوبر الماضي، ان القوات الاميركية ستنسحب من العراق بحلول نهاية العام 2011 تطبيقا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانبين.

من جهته، أعرب التيار الصدري عن عدم ممانعته من تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة بعد انسحاب قواتها من العراق. وقال النائب عن التيار جواد الشهيلي، في تصريحات له أمس الأول، ان التحالف الوطني لا يمكن له أن يتراجع عن موقفه بخصوص رفضه بقاء قوات أميركية، وأضاف: في حال سحبت الولايات المتحدة قواتها من العراق بشكل كامل، فإن التيار الصدري لا مانع لديه من تطبيع العلاقات مع أميركا.

وأشار الشهيلي الى أن خروج القوات الاميركية سيعيد العلاقات الى طبيعتها كما حصل مع هولندا واسبانيا والكثير من الدول التي غزت العراق وخرجت منه.

في المقابل، أعرب المتحدث باسم البيت الابيض غاي كارني أمس الأول عن توقعه بأن تقوم علاقة بلاده مع العراق على روابط أمنية دون الاشارة الى عودة القوات الاميركية الى العراق في المستقبل أم لا. وأشار المتحدث الى أن بلاده تسير على طريق إجلاء ما تبقى من قوات أميركية في العراق والتي تقدر بنحو 15 ألف جندي بحلول نهاية الشهر الجاري، حيث من المقرر أن يتم غلق القاعدة العسكرية الأميركية في بغداد في موعدها.

قوات فرنسية تدرب الحراس الشخصيين للمسؤولين الليبيين والمتهمون بقتل يونس يرفضون المثول أمام القضاء

عواصم ـ وكالات: تقوم وحدة من قوات الامن الفرنسية بتدريب نحو ثلاثين حارسا شخصيا سيتولون توفير الحماية الأمنية للمسؤولين الليبيين الجدد، كما افاد مصدران فرنسي وليبي في طرابلس أمس الأول.

وقال اللفتنت فرانك فلودارسيكون احد اعضاء فريق الدعم الفرنسي لكبار الشخصيات الذي امن التدريب، ان اول مجموعة تدربت في بنغازي (شرق) لتوفير الحماية لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي.

وخلال حفل تسليم الشهادات لوحدة جديدة من القوات الخاصة الليبية التي تدربت على تقنيات الحماية القريبة، اعلن سفير فرنسا انطوان سيفان ان بلاده مستعدة لـ «مساعدة الشعب الليبي على ترسيخ دولة القانون». واقر سيفان الذي كان يتحدث بالعربية ان مرحلة بعد الثورة ستكون «شاقة». وتدارك «لكن سيكون هناك اصدقاء لمواكبة ليبيا خلال هذه الفترة»، مؤكدا ان وزارة الداخلية الفرنسية «مستعدة للمساعدة بخبرتها».

من جانب آخر، كشف وزير الخميس لوكالة فرانس برس عن خطة قصيرة الأجل تقضي بدمج 50 ألف مقاتل من المتمردين السابقين في صفوف القوات المسلحة وقوات وزارة الداخلية.

وقال عبدالعالي ان خطة اولى ستهدف الى دمج 50 ألف مقاتل ستقوم وزارتا الدفاع والداخلية بتجنيدهم وهذه الخطة لن تستثني اي مقاتل واي فصيل مسلح. وأوضح وزير الداخلية الليبي ان الألوية المتمردة السابقة التي كانت في عداد قوات وزارته، سيعاد تدريبها وتنظيمها.

في سياق آخر هدد المتهمون بقتل قائد جيش التحرير اللواء عبد الفتاح يونس ورفيقيه بعواقب وخيمة إذا فكر المجلس الوطني الانتقالي بالقبض عليهم، ونفوا بشدة التهم الموجهة إليهم، لكنهم رفضوا بشدة أيضا المثول أمام القضاء، ووصفوا المؤتمر الذي أعلن فيه المدعي العام العسكري يوسف الأصيفر ورئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل قائمة المتهمين، بأنه بداية انحراف الثورة. ونقل موقع الجزيرة.نت عن المتهمين تهديدهم بإغلاق مطار بنغازي ومنع هبوط وصعود الطائرات، وإغلاق الفنادق أمام البعثات الصحافية العربية والدولية التي تجاهلت إيصال صوتهم إلى الشعب، واتهموا أعضاء في المجلس الانتقالي بالوقوف وراء إفشال مؤتمرهم الصحافي صباح الأربعاء الماضي بفندق أوزو في بنغازي.

ودافع أبرز المتهمين وهو د.علي العيساوي نائب رئيس المكتب التنفيذي سابقا عن براءته من التهم الموجهة إليه، وقال إنه يتمسك بحقوقه القانونية، وإن النيابة العسكرية لم تباشر التحقيقات حتى توجه الاتهام، واستغرب إعلان النائب العام الاتهامات رغم إحالة القضية إلى المدعي العام العسكري. وأعرب العيساوي عن استغرابه لكشف النيابة العسكرية عن التهم الموجهة إليه بالقتل مع سبق الإصرار والترصد، بعد يوم واحد من حديثه لقناة ليبيا تي.في التي تبث من القاهرة تناول فيه تفاصيل القضية برمتها.

الانقسام على حاله في اليمن وفوضى الأمن تهدد اتفاق نقل السلطة والجنوب أبرز التحديات

متظاهرة يمنية تدعو لمحاكمة الرئيس علي عبدالله صالح واركان النظام (رويترز)

عواصم ـ وكالات: يهدد انتشار المسلحين الموالين والمعارضين مع الانقسام والولاء المتعدد في الاجهزة الامنية والعسكرية التي يسيطر اقرباء الرئيس اليمني على مناصب حساسة فيها، بإحباط اتفاق انتقال السلطة في اليمن بالرغم من بعض الخطوات الايجابية على المستوى السياسي.

وقال نائب وزير الاعلام اليمني عبدو الجندي لوكالة فرانس بعد مقتل 16 شخصا في قصف واشتباكات امس الاول في تعز «من دون تهدئة، لا قيمة للاتفاقيات».

من جهته، هدد رئيس الوزراء المكلف والقيادي المعارض محمد سالم باسندوة «باعادة النظر في الموقف» ما لم تتوقف «المجازر» في تعز التي اصبحت النقطة الساخنة في اليمن، الا ان خطوات ايجابية تسجل في الاطار السياسي كالدعوة فعلا لانتخابات مبكرة والاتفاق امس الاول على تقاسم حقائب حكومة الوفاق الوطني، وذلك في ظل ضغط اقليمي ودولي قوي لتطبيق المبادرة الخليجية التي وقع عليها الرئيس والمعارضة ويرفضها الشباب المستمرون في «ثورتهم السلمية».

ولايزال اليمن بانتظار تشكيل اللجنة العسكرية التي تنص على تشكيلها الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية لازالة المظاهر المسلحة واعادة هيكلة المؤسسات الامنية والعسكرية، خصوصا ان البلاد تشهد اراقة دماء جديدة كل يوم فيما لم يتغير شيء على الارض عسكريا. في هذه الاثناء بقي مشهد الانقسام في يوم الجمعة على حاله حيث توافدت حشود الجماهير اليمنية على العاصمة صنعاء لتنظيم مظاهرات تأييد للنظام الحاكم ولتأييد تنفيذ المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، في حين توافدت حشود أخرى مناهضة لتنظيم مظاهرات احتجاجية تطالب بمحاكمة رموز النظام لاتهامه بارتكاب ما يصفونه بمجازر ارتكبت في حق المتظاهرين سلميا.

وبدأت المظاهرات والمسيرات المؤيدة للنظام عقب صلاة الجمعة تحت شعار «إن مع العسر يسرا» في ساحة السبعين أكبر ميادين العاصمة، وذلك بالتزامن مع مظاهرات ومهرجانات خطابية مماثلة في عموم محافظات الجمهورية اليمنية لتشكيل مظاهرات مليونية مؤيدة للنظام. وتطالب الجماهير المناهضة بمحاكمة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ومعاونيه، معبرة عن رفضها للمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية بسبب منحها حصانة من الملاحقة القضائية لرموز النظام. في هذه الاثناء يرى محللون وسياسيون ان هاجس الانفصال الذي تتنادى به قوى وفصائل جنوبية باليمن يعد ابرز تلك التحديات امام الحكومة الجديدة والتي تشكل مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي الحاكم واحزاب المعارضة اليمنية بموجب ما نص عليه اتفاق المبادرة الخليجية. وبحسب مصادر مطلعة فإن مخاوف سبق ان ابدتها قيادات يمنية خلال مباحثات التوقيع على المبادرة الخليجية في العاصمة السعودية الرياض بشأن تعقيدات ملف الجنوب قوبلت بتطمينات خليجية اكدت على بذل مساع مشتركة للعمل على تقريب وجهات النظر بين القيادات الجنوبية في اطار حل القضية. وذكرت المصادر ان قيادات سعودية تواصلت مع بعض القيادات الجنوبية لاجراء الترتيبات للوصول الى ارضية مشتركة يتفق عليها كل الجنوبيين للتحاور بشأنها في مؤتمر وطني قادم باليمن يضم جميع اليمنيين بعد اجراء الانتخابات الرئاسية في 21 فبراير المقبل.

أميركا تقترح بيع الإمارات قنابل خارقة للحصون

ناشطون إماراتيون يتعهدون بمواصلة طريقهم بعد العفو

واشنطن ـ رويترز: اقترحت حكومة الرئيس الأميركي باراك أوباما بيع الإمارات العربية المتحدة 600 من القنابل الخارقة للحصون وذخائر أخرى لردع ما سمته مخاطر إقليمية، وقالت وزارة الدفاع الأميركية في إشعار إلزامي عن صفقة السلاح مؤرخ يوم الأربعاء الماضي ان قيمة الصفقة المقترحة 304 ملايين دولار وتشمل أيضا 4300 من قنابل «الأغراض العامة».

وقالت وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة للبنتاغون في الإشعار المقدم للكونغرس أن الصفقة ستعزز قدرات الامارات العربية على «مواجهة المخاطر الاقليمية الحالية والمستقبلية» وردع العدوان.

تزن القنبلة الخارقة للحصون التي تسمى «خارقة الأهداف الصعبة» 900 كيلوغرام وهي مصممة لاختراق مواقع قيادة العدو المحصنة تحت الارض ومستودعات الذخيرة وغيرها من الأهداف المحصنة قبل أن تحدث انفجارا، وتتوزع المنشآت النووية لايران على نطاق واسع في انحاء البلاد وبعضها في مواقع محصنة تحت الارض. وامام المشرعين 30 يوما لقبول صفقة بيع اسلحة او رفضها من تاريخ عرضها رسميا عليهم، ولم يحدث قط من قبل ان رفضت صفقة مقترحة بعد اخطارهم رسميا بها. إلى ذلك عاد الناشط الاماراتي احمد منصور الى منزله بعد قرابة ثمانية اشهر قضاها خلف القضبان وذلك بعد صدور عفو عنه من رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

ومنصور واحد من خمسة ناشطين اعتقلوا في ابريل الماضي بتهمة الاخلال بالنظام العام والدعوة الى احتجاجات وقدموا الى المحاكمة في يونيو الماضي.

وأصدر رئيس الدولة عفوا عن الناشطين الخمسة الاثنين الماضي بعد يوم واحد من صدور احكام قضائية بحقهم بالسجن لمدد تصل الى ثلاث سنوات، وكان الناشطون الخمسة قد بدأوا اضرابا عن الطعام قبل اسبوعين من صدور الاحكام. وقال ماجد اكبر ابناء منصور عن لحظة لقائه بأبيه بعد خروجه من السجن «يا بابا كيف حالك.. قال لي بخير، وبعدين تصورنا وتكلمنا».

وقال منصور كنا نأمل بدلا من العفو ان نحظى بمحاكمة عادلة، كان هذا الاهم بالنسبة لنا وكان هذا اللي راح يكون انتصار مش لنا فقط، لان انتصارنا قليل مقارنة بالانتصار للدولة، وقال منصور التوقف عن نشاطي في مجال حقوق الانسان في الدفاع عن الحريات وفي المطالبة والدفع باتجاه الاصلاح بالنسبة لي تراجع عن دوري في حب وطني او انا ما اقدر اتخذ مثل هذه الخطوة، لا امتلك الشجاعة للتراجع.

وكان الناشط الآخر الذي صدر عليه حكم بالسجن في القضية ناصر بن غيث طيارا في القوات الجوية الاماراتية كما كان حتى اعتقاله محاضرا بفرع جامعة السوربون في أبوظبي.

وقال بن غيث لرويترز خلال احتفال صغير بمنزله بمناسبة الافراج عنه «يقال ان الضربة التي لا تقصم الظهر تقويه، اعتبر انها كانت ضربة بالنسبة لك انت يعني، كانت مفاجأة، لم اعتقد ان تصل المعاملة، او اتعرض لما تعرضت له في دولة الرفاهية ودولة الرخاء وفي دولة النجاح، دولة السعادة، دولة الامارات، الكل ناجح والكل سعيد والكل غني والكل مرفه والكل مزدهر، ان ترى هذه التجربة، ترى الجانب المظلم للمدينة». وأضاف ان العفو «خطوة في الطريق الصحيح يجب ان تتبعها خطوات، ولكن في نفس الوقت نرسخ ونؤكد على براءتنا وعلى اننا لم نرتكب ما يشكل خرقا لاي قانون ولاي ميثاق ولا يشكل حتى خرقا اخلاقيا او قانونيا». ورغم اصرار بن غيث على براءته وتمسكه بآرائه فقد كانت الشهور الثمانية التي قضاها في السجن ثمنا باهظا. وقال «الطعام طعمه مختلف والبيت مختلف وحتى النظرة مختلفة للعالم الخارجي، كان كثير من الاشياء امر عليها مرور الكرام ولا اتوقف عندها، امور بسيطة جدا».

بوش يصل إلى أفريقيا رغم دعوة "العفو الدولية" لاعتقاله

واشنطن لا تؤكد اختطاف القاعدة لوينشتاين

قال مسؤولون في إدارة الرئيس باراك اوباما إنهم لم يحصلوا حتى الآن على تأكيدات مستقلة تؤكد اختطاف منظمة القاعدة لمواطن أميركي يهودي الديانة يدعى وارين وينشتاين.

وجاء تعليق المسؤولين في سياق تقرير بثته محطة «فوكس نيوز» التلفزيونية الإخبارية ليلة أول من من أمس دون ان تكشف عن هوية أولئك المسؤولين.

فضلا عن ذلك فإن الشركة التي يعمل بها وينشتاين التي تقع في ضاحية آرلنغتون المتاخمة لواشنطن وتتخصص في أعمال الاستشارة رفضت التعليق على نبأ اختطاف وينشتاين.

وكان النبأ قد ورد في شريط مسجل لزعيم القاعدة أيمن الظواهري قال فيها ان المنظمة اختطفت المواطن الأميركي الذي يبلغ من العمر 70 عاما ويعمل اخصائيا في التنمية الاجتماعية من منطقة القبائل في شمال غربي باكستان. وطالب الظواهري بإنهاء الضربات الأميركية ضد أهداف باكستانية وأفغانية وصومالية ويمنية وبخروج القوات الدولية من أفغانستان وإنهاء حصار غزة والافراج عن المعتقلين المسلمين في الولايات المتحدة بما في ذلك الشيخ عمر عبدالرحمن أحد قادة منظمة الجهاد المصرية التي حلت في وقت سابق وذلك ضمن مطالب أخرى مقابل الافراج عن وينشتاين. وقال المسؤولون الاميركيون للمحطة التلفزيونية ان القاعدة اعربت من قبل عن نوايا باختطاف مواطنين أميركيين. وأضاف أحد أولئك المسؤولين «هناك احتمال قوي ان تكون القاعدة أو منظمة تتحالف معها قد اختطفت وينشتيان. وتتابع الحكومة وأجهزتها كل خيط متاح للمساعدة في العثور على الرهينة. وأعتقد ان القاعدة فعلت حقا ما أشار اليه الظواهري أي اختطاف وينشتاين، إذ لم يسبق أن كذبت بشأن اختطاف رهائن».

في شأن اميركي اخر وصل الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الى لوساكا أمس رغم دعوات من منظمة العفو الدولية لاعتقاله بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان على رأس مستقبليه هو وزوجته لورا بوش الرئيس الزامبي مايكل ساتا وديبلوماسيون حيث أجريت مراسم استقبال تقليدية في مطار لوساكا. وخلال الرحلة التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول القضايا الصحية سيزور بوش عيادة لمرضى نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ومستشفى لعلاج السرطان. لكن الرحلة الأفريقية التي تتضمن تنزانيا واثيوبيا يشوبها الجدل بعد دعوات من منظمة العفو الدولية لاعتقال بوش بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان.

● عواصم ـ أحمد عبدالله والوكالات